دور وسائل الدفع الالكترونية في معالجة أزمة السيولة في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة (2016-2021)

The role of electronic payment methods in addressing the liquidity crisis in Algeria
Analytical study for the period (2016-2021)

د.شفيقة ضويفي[1]*،

[1]جامعة الدكتور يحي فارس المدية (الجزائر)، douifi.chafika@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/11/02 تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة في الجزائر؛ هذه الأزمة التي شهدتها البلاد خاصة في الآونة الأخيرة حيث أصبح سحب الأموال يشكل هاجسا لدى المواطنين وإن حدث ذلك (سحب الأموال) فيكون بعد الخوض في طوابير انتظار تدوم لساعات، كما تم الوقوف على واقع عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر ومدى تطورها وانتشار ثقافة التعامل بها؛

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدفع الإلكتروني لازال بعيدا كل البعد عن الأهداف المسطرة والمرجوة من قبل السلطات النقدية والتي تطمح إلى الوصول به إلى المستويات العالمية، وهذا ما جعل أزمة السيولة تستمر وتشتد ليكون معدل تداول النقد الورقي أحد أبرز الأسباب المساهمة فيها.

كلمات مفتاحية: السيولة، أزمة السيولة، الدفع الإلكتروني، وسائل الدفع الإلكترونية.

Abstract:

This study aims to define the role of electronic payment methods in addressing the liquidity crisis in Algeria. This crisis that the country witnessed, especially recently, where withdrawing money has become an obsession for citizens, and if that happens (withdrawing money), then it will be after going through waiting lines that last for hours, and the reality of electronic payment operations in Algeria and the extent of its development and the spread of the culture of dealing with it was also examined.

This study reached a set of results, the most important of which is that electronic payment is still a far cry from the established objectives and

desired by the monetary authorities, which aspire to reach global levels, and this is what made the liquidity crisis continue and intensify so that the rate of paper money circulation is one of the most prominent reasons for contributing to it.

Keywords: Liquidity, Liquidity crisis, Electronic payment, Electronic payment methods.

*ضويفي شفيقة

1.مقدمة :

لقد عرفت الجزائر أزمة حادة في السيولة منذ أكثر من عشر سنوات إلاّ أن هذه الأزمة ظرفية ولم تستمر على مدار السنة فكانت تظهر خلال المناسبات كالأعياد وشهر رمضان الكريم وسرعان ما ينقص الطلب على السيولة تتلاشى ويعود الاستقرار مجددا في السيولة، لكن في الآونة الأخيرة ظهرت هذه الأزمة واستمرت على عكس المألوف وأصبح تحويل الودائع إلى نقود ورقية أو سحب الراتب يشكل هاجسا أمام المواطنين إذ يتطلب ذلك الوقوف طويلا في طوابير الانتظار، حيث امتد الأمر من البنوك إلى مراكز البريد، ولعّل السبب في ذلك هو ضعف ثقة المتعاملين في البنوك نتيجة أزمة السيولة الظرفية التي ظهرت في السنوات السابقة وبالتالي سحب ودائعهم وبهذا زيادة معدل تداول النقد الورقي الذي يفضله العملاء عن النقد الإلكتروني الذي له العديد من المزايا والذي يشكل استغلاله وتعميمه حل استراتيجي لأزمة السيولة، وضمن هذا الإطار تبرز ملامح إشكالية دراستنا المُدرجة في الآتي:

إلى أي مدى تساهم وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة في الجزائر؟

وقد قمنا بتقسيم هذه الإشكالية لمجموعة من التساؤلات الفرعية نذكرها فيما يلي:

1-ما هي أسباب أزمة السيولة في الجزائر؟

2-ما هو واقع الدفع الالكتروني في الجزائر؟

3-هل انتشار وتعميم وسائل الدفع الالكتروني قللت من نقص السيولة في الجزائر؟

وكإجابة أولية على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1-لأزمة السيولة في الجزائر عدة أسباب أهمها ارتفاع معدل تداول النقد الورقي؛

2-يعتبر الدفع الالكتروني في الجزائر محدودا نوعا ما؛
3-يساهم الدفع الالكتروني بنسبة كبيرة في معالجة أزمة السيولة في الجزائر.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:
-الوقوف على أزمة السيولة وأهم الأسباب المؤدية لذلك؛
-دراسة واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر؛
-البحث في معوقات تطور وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؛
-محاولة تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات المستخلصة بناء على نتائج الدراسة لتطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر وتفعيله كحل لأزمة السيولة، والتأكيد على أهمية الدفع الإلكتروني.

منهج البحث: يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض ووصف مختلف الاحصائيات المتعلقة بتطور السيولة المحلية في الجزائر وكذا تطور عمليات الدفع الإلكتروني وتحليل ذلك بالوقوف على أسباب الأزمة ومعوقات تطور الدفع الإلكتروني واستنتاج تأثير استعمال وسائل الدفع الالكتروني على معالجة أزمة السيولة.

أهمية البحث: تكتسب الدراسة أهميتها من كون أن الموضوع حديث وجدير بالاهتمام وهو واقع معاش يعانيه المواطن منذ تقريبا سنتين، إذ نجد أن المتعامل الاقتصادي يفضل التعامل بالنقد الورقي في حين يجهل فوائد ومزايا الدفع الإلكتروني الذي يوفر له الجهد والوقت، والذي يشكل حبل نجاة من أزمة السيولة التي أرّقت العملاء وجعلت ذوي الدخول كمن لا دخل له حسب طريقة الدفع التقليدي المتبعة من قبلهم.

2.تطور السيولة في النظام المصرفي الجزائري

1.2 تعريف السيولة:

يقصد بالسيولة القدرة على تحويل أصل من الأصول إلى نقد بشكل سريع ودون الخسارة في قيمته، بالتالي يمكن القول أنّ السيولة تبين مدى قدرة المنشأة على تحويل أصولها إلى نقدية مع الأخذ بعين الاعتبار[1]:

-وقت عملية تحويل الأصل إلى نقدية، كلما نقص ذلك زادت درجة سيولة الأصل؛

[1] عبد الله أحمد، س، (2015)، أثر إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا، دراسة تحليلية من منظور إسلامي، جامعة اليرموك، الأردن، ص 50.

-التأكد من ان سعر تحويل الأصل إلى نقدية لا يترتب عليه خسارة معتبرة للمؤسسة.

وقد عرفتها لجنة بازل بأنها قدرة البنك على تمويل الزيادات في الموجودات والوفاء بالالتزامات في آجالها ودون تحمل خسائر غير مناسبة[1]؛

وتجدر الإشارة إلى انه هناك معنيين للسيولة، فهناك سيولة على مستوى الجهاز البنكي ككل والتي تعني قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الائتمان في كل وقت، والسيولة على مستوى البنك والتي تعبر عن قدرة البنك على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح قروض جديدة، فمثلا التحويلات بين البنوك لا تؤثر على سيولة الجهاز البنكي ولكن تؤثر على سيولة البنك الذي سحبت منه الودائع[2]؛

2.2 أنواع السيولة البنكية ومصادرها: هناك نوعين من السيولة البنكية وهما[3]:

السيولة البنكية الحاضرة: وهي مجموع ما يمتلكه البنك من نقد بالعملة المحلية أو الأجنبية بالإضافة إلى الودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي)، بالإضافة إلى الصكوك قيد التحصيل التي يقدمها الزبائن بالإضافة إلى الودائع النقدية في البنوك الأخرى؛

السيولة شبه النقدية: هي عبارة عن الموجودات التي يمتلكها البنك ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في وقت سريع وبتكلفة قليلة (سندات الحكومة، الأوراق التجارية المخصومة (الكمبيالات والسندات لأمر))؛

كما تجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من المصادر للسيولة البنكية أهمها:

-تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها؛

-تحصيل البنوك لاستثماراتها التي انتهت آجالها؛

-بيع بعض الأصول المالية قبل استحقاقها (الأسهم والسندات والقروض السندية)؛

-الأموال التي يقوم بإيداعها العملاء (تنمية الودائع).

5.2 تطور السيولة المحلية في الجزائر:

[1]Basel Committee on Banking Supervision, (september 2008), Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision, Basel : Bank for International Settlements, P1.

[2] أحمد بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، (2014)، دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 02، الجزائر، ص 102.

[3] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، (2003)، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص95.

تطوّرت السيولة المحلية في الجزائر من سنة إلى أخرى متأثرة بمجموعة من التغيرات والسياسات النقدية المنتهجة بغية تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الهيئات المختصة، وفيما يلي شرح مفصل لهذا التطوّر والعوامل المؤثرة فيه.

جدول رقم (01): تطوّر السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2015-2018)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2015	2016	2017	2018
السيولة المصرفية	1832.6	820.9	1380.6	1557.6

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن السيولة المصرفية قد تقلصت من 1832.6 مليار دينار سنة 2015، إلى 820.9 مليار دينار سنة 2016 أي بانخفاض قدره 1011.7 مليار دينار كون المبالغ المتسببة في اقتطاع السيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها وهو ما أجبر بنك الجزائر على وقف عمليات استرجاع السيولة بعد قيامه بالتخفيض التدريجي لعتبات الامتصاص، بالإضافة إلى الغاء تسعيرة عمليات تسهيل الإيداع مما حفز البنوك على طرح فوائضها من الموارد لدى السوق النقدية ما بين البنوك، كما قام بنك الجزائر بخفض معدل الاحتياطات الجبرية من 12% إلى 8% في 2016، وفي المقابل تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها من 4% إلى 3.5% مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة من خلال التعليمة رقم 06-16 المؤرخة في 01 سبتمبر 2016 والتي تحدد كيفيات تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية لإعادة تمويل البنوك عن طريق الإعلان عن مناقصة أو عن طريق عمليات السوق المفتوحة، حيث استأنفت عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر في مارس 2017 كما دخل حيّز التنفيذ التمويل غير التقليدي منذ نوفمبر 2017 وعلى اثر ذلك ارتفع مستوى السيولة إلى 1380.6مليار دينار أي بمبلغ 559.7 مليار دينار، حيث تم ضخ مبلغ 595.6 مليار دينار في أكتوبر 2017 في اطار إعادة ادراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة بتواريخ استحقاق مختلفة وهو ما سمح باحتواء الانخفاض القوي في السيولة المصرفية والحفاظ عليها، إلى غاية هذا التاريخ عند مستوى يتلاءم مع نمو القروض الموجهة للاقتصاد الذي بلغ 12.3% في 2017 مقابل 8.7% في 2016، مع جعل معدل

الفائدة للعمليات لسبعة (07) أيام للقناة الرئيسية للسياسة النقدية حيث تجسدت عمليات السياسة النقدية من خلال استقرار الاحتياطات الحرة للبنوك التي انتقلت من 221.9 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 233.6 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2017، وعلى اثر ارتفاع السيولة قام بنك الجزائر بتعليق عمليات ضخ السيولة في ديسمبر 2017 بالإضافة إلى وضع الأدوات المناسبة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة المحتملة ذات الصلة بالتمويل غير التقليدي، وفي هذا السياق فقد تم إعادة تفعيل عمليات السوق المفتوحة لاسترجاع السيولة المتعددة الأطراف لسبعة أيام في جانفي 2018، وعمليات استرجاع السيولة الثنائية الأطراف لشهر واحد في ماي 2018، ومراجعة نسبة الاحتياطات الاجبارية نحو الارتفاع من 4% إلى 8% في جانفي ومن 8% إلى 10% في جوان، وعلى اثر هذه الإجراءات ارتفعت السيولة المصرفية في 2018 إلى 1557.6 مليار دينار أي بمبلغ 177 مليار دينار، مع تراجع ملحوظ للاحتياطات الحرة للبنوك، والتي انتقلت من 996 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 204 مليار دينار نهاية ديسمبر 2018[1]، بالإضافة إلى الأسباب المذكورة هناك عدة أسباب أخرى ساهمت في انخفاض السيولة المصرفية نذكرها فيما يلي:

جدول رقم (02): تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2016-2018)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2016	2017	2018
صافي الموجودات الخارجية	12596.0	11227.4	9485.6
صافي الموجودات الداخلية	1220.2	3747.2	7151.1
النقود	**9407.1**	**10266.1**	**11404.1**
التداول النقدي (خارج البنوك)	4497.2	4716.9	4926.8
الودائع تحت الطلب في البنوك	3745.4	4513.3	5371.8
ودائع لدى الخزينة ولدى مراكز الصكوك البريدية	1164.4	1035.8	1105.5
شبه النقود	**4409.3**	**4708.5**	**5232.6**
النقود وشبه النقود (M_2)	**13816.3**	**14974.6**	**16636.7**

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

[1] تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول السابق والذي يبين تطوّر العوامل المستقلة للسيولة المصرفية يتضح أنّ انخفاض السيولة المصرفية في 2016 كان سببه كذلك انخفاض الموجودات الخارجية الصافية منتقلة من 15375.4 مليار دينار سنة 2015 إلى 12596 مليار دينار سنة 2016، في حين وبسبب العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات كان التغير في السيولة المصرفية سالبا بما يعادل 26.03 مليار دولار بالدينار، بالإضافة إلى تزايد تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر بمبلغ 389.1 مليار دينار نتيجة لتحول الودائع إلى نقد ورقي، وهو ما يمثل عاملا مستقلا لاقتطاع السيولة من الجهاز المصرفي، وقد استمر انخفاض الموجودات الخارجية الصافية سنة 2017 لينتقل إلى 11227.4 مليار دينار وذلك على اثر التقييم الإيجابي المرتبط بتحسن قيمة الأورو مقابل الدولار، وبموجب العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، كان التغير في السيولة المصرفية سالبا، بمت يعادل 21.94 مليار دولار بالدينار، كما ارتفعت القروض الموجهة للدولة بنسبة 74.9**%** أي من 2682.2 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 4681.9 مليار دينار سنة 2017، وفي نفس السنة واصل تزايد تداول النقد الورقي بمبلغ 219.7 مليار دينار حيث بلغ 4716.9 مليار دينار، كما سجلت سنة 2017 ارتفاعا واضحا في قائم سندات الدولة المُصدرة عن طريق المناقصة حيث انتقل هذا القائم من 967.5 مليار دينار في 2016 إلى 1409.6 مليار دينار سنة 2017 أي ارتفاعا بنسبة 45.7**%**، وقد اتضح خلال السنتين السابقتين (2016-2017) أن مبالغ اقتطاع السيولة (عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وازدياد تداول النقد الورقي) تفوق مبالغ ضخ السيولة (صافي القروض الموجهة للدولة)؛ وفي سنة 2018 تقلصت الموجودات الخارجية الصافية حيث بلغت 9485.6 مليار دينار وبموجب العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات كان التغير في السيولة المصرفية سالبا بما يعادل 15.82 مليار دولار بالدينار، كما عرف صافي القروض الموجهة للدولة ارتفاعا بنسبة 34.8**%** أي ما قيمته 6325.7 مليار دينار وفي المقابل تزايد تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر بمبلغ 209.9 مليار دينار ليبلغ بذلك 11404.1 مليار دينار[1].

جدول رقم (03): تطوّر معدل النمو في السيولة المحلية خلال الفترة (2016-2019)

الوحدة: نسبة مئوية (**%**)

السنوات	2016	2017	2018	2019

[1] تقارير بنك الجزائر.

معدل النمو	0.82	8.38	11.10	0.85-

المصدر: تقارير بنك الجزائر، تقارير صندوق النقد العربي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن السيولة عرفت ارتفاعا بنسبة 0.82**%** سنة 2016 ليستمر هذا النمو ويصل إلى 8.38**%** سنة 2017 ويرجع ذلك إلى السياسات النقدية المتخذة من قبل الدولة وأبرزها ضخ السيولة واللجوء إلى التمويل غير التقليدي والذي استمر أثره إلى غاية سنة 2018 حيث عرفت السيولة نموا قدره 11.10**%**، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر لتشهد السيولة المحلية انخفاضا سنة 2019 وقدر هذا الانخفاض بنسبة 0.85**%**.

جدول رقم (04): معدل نمو العوامل المؤثرة على السيولة المحلية خلال الفترة (2016-2019)

الوحدة: نسبة مئوية (**%**)

السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
صافي الموجودات الأجنبية	18.08-	10.87-	15.51-	19.89-
صافي الائتمان المحلي	36.02	28.12	20.12	9.60
صافي البنود الأخرى	1.51-	4.99	6.86-	1.98-

المصدر: تقارير صندوق النقد العربي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ صافي الموجودات الأجنبية قد انخفضت بنسبة 18.08**%** هذا من جهة ومن جهة أخرى حدّد معدل نمو الكتلة النقدية (M_2) في مجال يتراوح بين 5**%** و7**%** ومعدل نمو قروض الاقتصاد بعد عمليات إعادة شراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية من طرف الخزينة العمومية ضمن مجال يتراوح بين 9**%** و11**%** والذي انجر عنه ارتفاع نسبة الائتمان المحلي بـــــ 36.02**%** لينخفض صافي البنود الأخرى بنسبة 1.51**%** وكان هذا سنة 2016، وقد واصل صافي الموجودات الأجنبية في الانخفاض سنة 2017 وكان ذلك بنسبة 10.87**%** في حين ارتفعت القروض الموجهة للدولة بنسبة 74.9**%** كما ارتفع معدل نمو القروض الموجهة للاقتصاد والذي بلغ 12.3**%** مقابل 8.7**%** سنة 2016، وهو ما أدى إلى نمو الائتمان المحلي بنسبة 28.12**%**، لتشهد هذه السنة ارتفاع صافي البنود الأخرى بنسبة 4.99**%** على عكس سنة 2016 التي سجلت انخفاضها، وفي

سنة 2018 استمر انخفاض صافي الموجودات الأجنبية لكن بنسبة أكبر من تلك المسجلة في 2017 حيث بلغت 15.51%في حين عرف صافي القروض الموجهة للدولة ارتفاعا قدر بـ 34.8%، بالإضافة إلى تسجيل معدل نمو مرتفع للقروض الموجهة للاقتصاد والذي بلغ 12% ترتّب على ذلك ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 20.12% كما ارتفعت الكتلة النقدية (M_2) بنسبة 7.9% حيث بلغ معدل التوسع النقدي 11.1%، وفي المقابل فقد عرفت البنود الأخرى انخفاضا قدر بـ 6.86%، ليستمر الوضع على حاله سنة 2019 حيث انخفضت صافي الموجودات الأجنبية بـ 19.89% وارتفع الائتمان المحلي بـ 9.60% وهي نسبة أقل من تلك المسجلة في 2018، لينخفض صافي البنود الأخرى ولكن بنسبة أقل والتي بلغت 1.98%.

لقد شهدت السيولة المحلية في الجزائر تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، إذ تعددت الأسباب والعوامل المؤدية إلى ذلك، والتي جعلت مكونات هذه السيولة تتباين هي الأخرى في الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، ولعل دراستنا هذه سلطت الضوء على أحد أسباب هذا التذبذب وهو تداول النقد الورقي والذي كان في ارتفاعه تأثير مباشر على السيولة المحلية مؤديا بذلك إلى انخفاضها، فلربما لو اتخذت السلطات النقدية إجراءات أو لجأت إلى وسائل بديلة لتداول النقد الورقي لحافظت على استقرار السيولة المحلية وهو ما نعالجه في بقية الدراسة.

3.تطوّر الدفع الالكتروني في الجزائر

1.3مفهوم الدفع الإلكتروني:

يُعرّف الدفع الإلكتروني على أنه: "العمليات التي يتم من خلالها الدفع بدون استخدام الورق (النقد، الشيكات، المستندات، وغيرها) فالعميل مثلا يقوم بدفع قيمة فواتيره، ونقل الأموال إلكترونيا"[1].

كما يُعرّف على أنه: "أي شكل للدفع تنتفي فيه صفة السيولة ولا يتضمن وثائق مادية"[2].

كما تتضمن طريقة الدفع الإلكتروني خمسة أطراف هي:[3]

---

[1]ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد الات، (2008)، الصيرفة الإلكترونية: الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، ص 46.

[2]Hard Jennifer,19 october 2005, " How Electronic Payment Work",
http://money.howstuffworks.com/personal-finance/online-banking/electronic-payment.htm, 05 february 2014.

[3]ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، الصيرفة الالكترونية: الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، مرجع سبق ذكره، صص 46-47.

1-العميل أو الزبون: وهو الطرف الذي يقوم بالدفع إلكترونيا لشراء السلع والخدمات؛
2-التاجر أو البائع: وهو الطرف الذي يقوم بالحصول واستقبال الدفعة الإلكترونية من العميل؛
3-المصدر: وهو المصدر لأداة الدفع الإلكترونية وقد يكون مؤسسة بنكية أو غير بنكية؛
4-المنظم: وعادة تقوم دوائر حكومية بتنظيم عملية الدفع الإلكتروني؛
5-غرفة المقاصة الالكترونية: وهي شبكة إلكترونية تنقل الأموال بين البنوك.

ويتجلى الهدف من نظام الدفع الإلكتروني في التخفيض من التداول النقدي وما ينجم عنه من أخطاء وكذا إلغاؤه في العديد من المؤسسات[1].

2.3 أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:لوسائل الدفع الإلكترونية عدة أنواع نذكرها فيما يلي:

1.2.3 النقود الإلكترونية: تعتبر المرادف الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها، كما عرفها البنك المركزي الأوروبي على أنها:"مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند اجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما"[2].

2.2.3 محفظة النقود الإلكترونية:هي وسيلة دفع مصدرة من مؤسسة مالية تجمع مجموعة من النقود الالكترونية، دعامة هذه المحفظة هي بطاقة[3].

3.2.3 البطاقة البنكية:قبل التطرق إلى تعريف البطاقة البنكية تجدر الإشارة إلى أن هذه البطاقة لها العديد من التسميات هي: النقود البلاستيكية، بطاقات الدفع، بطاقات الائتمان، بطاقات الوفاء؛

عرّف القانون التجاري الجزائري بطاقة الدفع بأنها: "تعتبر بطاقة الدفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل الأموال"[4]؛

---

[1] غسان فاروق غندور، (2012)، طرائق السداد الإلكترونية وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، ص 586.

[2] رشدي عبد اللطيف وادي، (2008)، أهمية ومزايا البنوك الالكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد 16، العدد 2، فلسطين،ص 858.

[3]Marie-Thérèse Bohn Di Scala, (2011), Economie monétaire et bancaire- Droit général et bancaire, Edition Ellipses, France, p 323.

[4] واقد يوسف، (2011)، النظام القانوني للدفع الإلكتروني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص 68.

4.2.3 البطاقة الذكية: تواصلت الابتكارات والابداعات في مجال وسائل الدفع الالكترونية، فبعد أن ظهرت البطاقة البنكية التي تحمل عددا محدودا من البيانات، استدعى التطور التكنولوجي المتسارع الحاجة إلى بطاقة تحمل كمّا أكبر من البيانات حول هذه البطاقة وحاملها تجنبا لمخاطر السرقة والضياع وتجسد ذلك في البطاقة الذكية التي تميزت بالعديد من الخصائص؛

ويمكن تعريفها على أنها: "نوع جديد ومقبول من وسائل الدفع الالكتروني، وهي أساسا بطاقة ائتمان دعامتها بطاقة بلاستيكية بها ذاكرة صغيرة الحجم من وحدات chips، كما تحتوي على كمبيوتر صغير تخزن فيه قيمة النقود الالكترونية المشحونة في هذه البطاقة وكذا كم هائل من البيانات الخاصة* بهذه البطاقة فضلا عن حدود المصروفات المالية التي بقدرة حاملها أن يقوم بها"[1]؛ إذن هي بطاقة بلاستيكية تشبه بطاقة الائتمان إلا أنها مصنوعة من لدائن السليكون يصعب العبث بها كما تحتوي على كمبيوتر صغير الحجم لكنه يخزن كم هائل من البيانات الخاصة بهذه البطاقة وحاملها، وهي آخر الإصدارات في مجال وسائل الدفع الالكترونية؛

5.2.3 الشيك الإلكتروني: هو المكافئ للشيك الورقي التقليدي وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعا رقميا، يمكن التأكد من صحته الكترونيا، وهو يختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد حيث يتضمن ملفا الكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى معلومات أخرى: تاريخ صرف الشيك، قيمته، المستفيد منه، رقم الحساب المحول إليه"[2]؛ وبهذا يمكن القول بأن الشيك الالكتروني هو: رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة تحمل توقيعا الكترونيا وتتضمن أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه (البنك) بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد، وتعالج هذه الرسالة الكترونيا.

* بيانات شخصية خاصة بحامل البطاقة مثل: الاسم، العنوان..،وكذا بيانات خاصة بالبطاقة مثل: المؤسسة المصدرة لها، الرقم السري، تاريخ الصلاحية.....

[1] Singh Sumanjeet, (2009),EMERGENCE OF PAYMENT SYSTEMS IN THE AGE OF ELECTRONICX COMMERCE : THE STATE OF ART, Asia Pacific Journal Of Finance And Banking Research, vol3, no3, university of Delhi, INDIA, p29, http://glopib.com/articles/asiapacific-vol3-article2.pdf. consulté le 18/02/2014.

[2] بختي إبراهيم، (2005)، التجارة الإلكترونية: مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 73.

6.2.3 التحويلات المالية الالكترونية: هي تحويل الأموال التي تتم بين البنوك باستخدام جميع أنواع المدفوعات إما بالشيكات الالكترونية أو بالطرق الالكترونية الأخرى[1]؛ وكتعريف مبسط للتحويلات المالية الالكترونية كما يلي: هو تحويل البيانات والأموال من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر في نفس البنك أو بين بنكين مختلفين باستعمال مختلف الوسائل الالكترونية والتي تطورت جراء ظهور شبكةSWIFT[2]الهيئة العالمية للاتصالات المالية بين البنوك.

وتحقق وسائل الدفع الإلكتروني مزايا عديدة أهمها[3]:

-تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني سهلة الاستخدام، توفر لحاملها الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، مع تجاوز الحدود المكانية والزمانية بمعنى إجراء العمليات في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة إلى التنقل؛

-تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات، كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون العملاء لأن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة؛

-تساهم في زيادة الأرباح بالنسبة للمؤسسات المصدرة من خلال رسوم خدمات الدفع الإلكتروني.

3.3 تطور عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر:

لقد سعت السلطات النقدية إلى توسيع عمليات الدفع الإلكتروني وتعميم ذلك على كل القطاعات والعمليات بما فيها جميع ربوع الوطن، وكان ذلك بتوفير وسائل الدفع الإلكترونية بمختلف أنواعها وبتعدد أشكال ووسائط الدفع الإلكتروني، بغية احداث تغيير جذري مواكب للتطورات والتغيرات العالمية، وكخطوة أولى تم توزيع الصرافات الآلية على الأماكن العمومية الأكثر حركة ونشاط وصولا إلى المناطق الأقل حركة، وبعدها تم وضع نهائيات الدفع لتقليل التعامل بالنقد الورقي، بالإضافة إلى تفعيل خدمة الدفع عبر الانترنيت في مجموعة من القطاعات بداية من أكتوبر 2016، وفيما يلي دراسة إحصائية وصفية عن كل ذلك.

1.3.3 تطور عدد الصراف الآلي وعمليات السحب منه:

يعتبر الصرف الآلي شكل من أشكال وسائط الدفع الإلكتروني حيث يمكّن المتعامل من سحب أمواله في أي وقت ومن أي مكان، وهو ما يضمن له سرعة تحويل

[1] عامر محمد محمود، (2006)، التجارة الالكترونية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 193.

[2] Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication

[3] كافي مصطفى يوسف، (2011)؛ النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار مؤسسة رسلان للطباعة، النشر والتوزيع، سوريا، ص 56.

ودائعه إلى نقود ورقية، وفيما يلي جدول يوضح تطوّر عدد الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2016-2021).

جدول رقم (05): تطور عدد الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2016-2021)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	مارس 2021
عدد الصراف الآلي حيز الخدمة	1370	1443	1441	1621	3030	3030

Source :https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm/consulté :29/04/2021 à17 :37

لقد عرف تطور عدد الصراف الآلي في الجزائر زيادة مستمرة منذ 2016، حيث قدر بـــ1370 ليصل إلى 3030 صراف في مارس 2021، هذا التطور في عدد أجهزة الصراف الآلي تطورت معه عدد عمليات السحب منه، والتي يبنها الجدول الموالي:

جدول رقم (06): تطور عمليات السحب من الصراف الآلي خلال الفترة الممتدة (2016-2020)

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
2016	6 868 031	98 822 524 500,00دج
2017	8 310 170	126 398 291 000,00دج
2018	8 833 913	136 233 452 000,00دج
2019	9 929 652	164 116 233 000,00دج
2020	58 428 933	1 073 004 953 000,00دج

Source : https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm/consulté :29/04/2021 à17:42

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عمليات السحب من الصراف الآلي كانت في تزايد مستمر، حيث بلغت 6.8 مليون عملية سنة 2016 لتصل إلى 8.8 مليون عملية سنة 2018 كما بلغت 9.9 مليون عملية سنة 2019 أي بزيادة قدرها 1.1 مليون عملية وهو ما يدل على بداية انتشار الوعي والثقافة في المجتمع بالتعامل بهذا الجهاز بدلا من طوابير الانتظار في مراكز البريد والبنوك، وقد تضاعفت هذه المعاملات بما يفوق 6 مرات سنة 2020 إذ بلغت 58.42 مليون معاملة بمبلغ 1073 مليار دينار جزائري،

ولعل السبب في ذلك هو التدابير الاحترازية والوقائية التي أوصت بها الجهات المختصة لتفادي انتشار فيروس كورونا المستجد فقد سجلت أول حالة إصابة مؤكدة بهذا الفيروس في الجزائر في فيفري 2020.

جدول رقم (07): تطور عمليات السحب من الصراف الآلي خلال الفترة الممتدة (جانفي 2021-مارس 2021)

السنة 2021	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
جانفي	5 746 786	114 855 470 500,00دج
فبراير	5 279 202	105 904 121 000,00دج
مارس	6 199 220	128 932 610 500,00دج

Source : https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm/consulté :29/04/2021 à17:42

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع عدد العمليات في الشهر الواحد، حيث بلغت 5.7 مليون عملية في جانفي وقد انخفضت قليلا في فيفري لتبلغ 5.2 مليون عملية، لترتفع مجددا في مارس من نفس السنة وتبلغ 6.1 مليون عملية سحب أي بمعدل 5.7 مليون عملية شهريا، وقد بلغ مبلغ المعاملات في مارس 128.9 مليار دينار جزائري، ويعتبر هذا الارتفاع امتداد للإجراءات الاحترازية والوقائية من الفيروس والوعي بخطورة هذا الفيروس.

2.3.3 تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر:

يعتبر نهائي الدفع الإلكتروني شكل من أشكال وسائط الدفع الإلكترونية إذ يمكن المتعامل الذي يستعمله من تسديد مبالغ المشتريات من السلع والخدمات الكترونيا عن طريق تحويل المبلغ من الحساب البنكي للمشتري إلى الحساب البنكي للبائع، وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2016-2021).

جدول رقم (08): تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2016-2021)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	الى مارس 2021
العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني حيز الخدمة	5 049	11 985	15 397	23 762	33 945	38 144

Source : https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/ consulté :29/04/2021 à17 :12

من خلال الجدول السابق يتضح أن عدد نهائيات الدفع أخذت منحى تصاعدي منذ 2016 حيث قُدرت بـ 5049 لتبلغ في السنة الموالية 11985 ثم 15397 سنة 2018، كما تجدر الإشارة إلى ان هذه الزيادة كانت نوعا ما محتشمة مقارنة بالسنوات الموالية إذ قفزت إلى 23762 سنة 2019 لتزيد ب 10183 سنة 2020 وتبلغ بذلك 33945 حيث أن هذه السنة أهم ما ميزها هو انتشار وباء كوفيد 19 إذ اعتبرت النقود مصدرا لانتقاله، وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة هذه الجائحة والتدابير الوقائية قامت مؤسسة بريد الجزائر بوضع تحت تصرف التجار والمتعاملين الاقتصاديين نهائيات دفع إلكتروني مجانا لمدة شهرين وذلك ابتداء من مارس 2020 مع منح الأولوية للتجار المتواجدين بالولايات المعنية بالحجر مع مجانية كل الخدمات المتعلقة بهذا الجهاز لمدة شهرين (خدمات الاشتراك، الاتصال بالأنترنيت، التثبيت والتشغيل، التكوين في طريقة الاستعمال وكذا الصيانة) إضافة إلى تزويدهم ب20 حزمة من أوراق الطبع[1]؛وقد لقي ذلك استحسان المتعاملين الاقتصاديين خاصة مع الأزمة الخانقة التي شهدتها البلاد في السيولة، ومع استمرار هذا الوضع ارتفعت عدد نهائيات الدفع لتصل إلى 38144 في مارس 2021 حيث نلاحظ أن الزيادة في هذه الأجهزة بلغ 4199 جهاز خلال ثلاث أشهر وكان هذا في إطار استكمال للمجهودات المبذولة لتعميم هذه الخدمة على كامل التراب الوطني، كما يمكن عرض تطوّر عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر منذ 2016 إلى غاية 2020 في الجدول الآتي:

جدول رقم (09): تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2016-2020)

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	65 501	444 508 902,40دج
2017	122 694	861 775 368,90دج
2018	190 898	1 335 334 130,76دج
2019	274 624	1 916 994 721,11دج
2020	711 777	4 733 820 043,01دج

Source : https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/ consulté le : 29/04/2021 à17 :19

[1]Algérie Posté, (2020), Algérie poste offre le Terminal de Paiement Electronique (TPE) Gratuitement, Disponible sur : http://www.poste.dz/news/s/algerie-poste-offre-le-terminal-de-paiement-electronique-tpe-gratuitement (consulté le 10/08/2020 à 13:20)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكترونيفي تزايد مستمر حيث بلغت 65501 سنة 2016 بمبلغ قدره 444 مليون دينار جزائري لتبلغ 190898 سنة 2017، وهو ما يدل على انتشار ثقافة استعمال نهائيات الدفع في المجتمع هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة التقليل من تداول النقد الورقي المستعمل في تسوية مختلف المعاملات التجارية، لتشهد سنة 2020 تزايد لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني بأضعاف تلك المسجلة سنة 2019 كون السبب في ذلك يرجع إلى وباء كورونا المستجد ومن جهة أخرى انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعلومات بين البطاقة ما بين البنوك والبطاقة الذهبية والتي دخلت حيز التنفيذ منذ 05 جانفي 2020 وبالتالي أصبحت الإحصائيات منذ 2020 تشمل نشاط الدفع الإلكتروني الذي يتم تنفيذه بواسطة البطاقتين[1]، وقد بلغ مبلغ هذه المعاملات في نفس السنة4.7 مليار دينار جزائري.

جدول رقم (10): تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة الممتدة (جانفي 2021-مارس 2021)

السنة 2021	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
جانفي	139 364	892 240 174,23دج
فيفري	144 985	941 100 117,62دج
مارس	199 452	1 332 511 279,19دج

Source : https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/ consulté le : 29/04/2021 à17 :19

استمر ارتفاع عدد عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني سنة 2021 حيث أصبح عددها في الشهر الواحد يعادل أو يفوق ما كان محقق في السنة الواحدة من السنوات السابقة ليبلغ 199452 في مارس 2021 بمبلغ 1.33 مليار دينار جزائري.

3.3.3 تطور عمليات الدفع عبر الانترنيت في الجزائر:

دخل الدفع عبر الانترنيت حيز التنفيذ في الجزائر منذ أكتوبر 2016، حيث مكّن حاملي بطاقة ما بين البنوك (CIB) أو البطاقة الذهبية لبريد الجزائر (GOLD) من دفع الفواتير وكذا الخدمات عبر الانترنيت على المواقع الالكترونية المعتمدة، وقد تم توفير خدمات الدفع عبر الانترنيت في البداية لكبار المفوترين مثل: الخطوط الجوية الجزائرية، شركات توزيع المياه والغاز والكهرباء، متعاملي الهاتف النقال والثابت،

[1]GIE Monétique, (2021), Activité paiement sur TPE, avalable at : https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/ consulté le : 29/04/2021 à17 :19.

شركات التأمين على أن يتم تعميمها مستقبلا على جميع متعاملي الخدمات، وفي نهاية مارس 2021 بلغ عدد التجار المشتركين في الدفع عبر الانترنيت 92 تاجر، وتمكن هذه الخدمة الحاملين لبطاقة ما بين البنوك (CIB) والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر (GOLD) من الدفع عبر الانترنيت بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات عن بعد، وقد بلغ العدد الإجمالي للمعاملات 8458760 في مارس 2021 موزعة حسب الجدول التالي[1]:

جدول رقم (11): تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنيت في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2016-2020)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
هاتف/اتصالات	6536	87286	138495	141552	4210284
نقل	388	5677	871	6292	11350
تأمين	51	2467	6439	8342	4845
كهرباء/ماء	391	12414	29722	38806	85676
خدمة إدارية	0	0	1455	2432	68395
خدمات	0	0	0	5056	213175
بيع البضائع	0	0	0	0	235
العدد الإجمالي للمعاملات	7366	107844	176982	202480	4593960
المبلغ الإجمالي	**15 009 842,02دج**	**267 993 423,40دج**	**332 592 583,28دج**	**503 870 361,61دج**	**5 423 727 074,80دج**

Source :https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/ consulté le 29/04/2021 à17 :29

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد عمليات الدفع عبر الانترنيت تتزايد من سنة إلى أخرى منذ 2016 حيث بلغت 7366 لتصل إلى 202480 سنة 2019 وتتضاعف سنة 2020 وتبلغ 4593960، هذه السنة التي شهدت انخفاضا حادا في السيولة المحلية، أين اتخذ المتعامل الاقتصادي الدفع عن طريق الانترنيت وسيلة بديلة للنقد الورقي مختصرا في ذلك عبء التنقل وتفادي الاختلاط والاحتكاك لتجنب العدوى بفيروس

[1]GIE Monétique, (2021), Activité paiement sur internet,avalable at : https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/ consulté le 29/04/2021 à17 :29

كورونا، وقد بلغت قيمة المعاملات عبر الانترنيت ما يفوق 5.4 مليار دينار جزائري وهو مبلغ كبير جدا مقارنة بالأزمة الحادة التي تشهدها البلاد في السيولة المحلية، وقد كان لقطاع الاتصالات حصة الأسد في هذه المعاملات وذلك بنسبة 80% خلال السنوات الثلاث (2018/2017/2016) لتنخفض نوعا ما في سنة 2019 وتبلغ 69% لترتفع مجددا سنة 2020 وتبلغ 91% يليها قطاع الطاقة (الكهرباء والماء) خلال السنوات (2019/2018/2017/2016) ليتفوق عليه قطاع الخدمات سنة 2020.

جدول رقم (12): تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنيت في الجزائر خلال الفترة الممتدة (جانفي 2021-مارس 2021)

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء / ماء	خدمة ادارية	خدمات	بيع البضائع	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي
جانفي	576 474	2 965	696	6 285	28 239	24 231	34	638 924	761702708,69دج
فبراير	472 989	2 469	132	8 788	224	31 567	74	516 243	621436698,1دج
مارس	570 159	3 445	143	10 497	458	41 879	465	627 046	821696674,63دج

Source :https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/ consulté le 29/04/2021 à17 :29

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد عمليات الدفع عبر الانترنيت قد واصل في الارتفاع خلال سنة 2021 حيث بلغ في جانفي 628924 وبعدها انخفض في فيفري ليصل إلى 516243 ويرتفع مجددا في مارس ويبلغ 627046 بمبلغ يفوق 821 مليون دينار جزائري، وقد بلغ المعدل الشهري للعمليات 594071 شهريا بعدما كان 382830 شهريا سنة 2020 ويبقى قطاع الاتصالات هو المهيمن على هذه المعاملات بنسبة تقارب 90%.

4. خاتمة:

لقد سعت السلطات النقدية إلى معالجة أزمة السيولة منذ بدايتها، إذ كان من بين الحلول التي لجأت إليها هو طبع وإصدار النقود بكميات كبيرة، حيث أصبح حجم النقود القانونية يشكل 80% من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الجزائر، في حين تشكل هذه النسبة في الدول المتقدمة 20% مقابل 80% للنقود الخطية والكتابية، وهو أسهل حل إذ يعتبر سيف ذو حدين فهو من جهة يعالج أزمة السيولة ومن جهة أخرى له آثار سلبية على المدى القصير والمتوسط وأهمها ارتفاع معدلات التضخم والذي تسعى الدولة إلى محاربته وكبح جماحه؛

وبالرغم من الجهود المبذولة في تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكترونية كبديل للنقود الورقية والدفع التقليدي إلاّ أن استعمالها بقي محدود وبشكل محتشم ولعّل السبب

في ذلك هو نقص الثقافة الوعي بمزايا استعمال هذا النوع من الدفع، إذ تبيّن من خلال الدراسة زيادة أرقام عمليات الدفع الإلكتروني في سنة 2020 وكان السبب في ذلك انتشار وباء كوفيد 19 والخوف من انتقاله عبر النقود الورقية والمعدنية، إذ يمكن أن تعتبر هذه السنة نقطة تحول في هذا المجال والدفع به إلى التقدم والانتشار والتعميم؛ ومن أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة نذكر ما يلي:

-ضعف ثقة العملاء في البنوك ومؤسسات بريد الجزائر جعلهم يسحبون ودائعهم ويفضلون ادخار أموالهم في المنازل خوفا من الدخول في أزمة سيولة طويلة المدى وهو ما عمّق هذه الأزمة في الجزائر؛

-نقص الثقافة والوعي بمزايا الدفع الإلكتروني جعله محدودا وجعل العملاء يفضلون الدفع التقليدي على الدفع الإلكتروني؛

-انعدام الحملات التحسيسية والتوعوية وكذا المحفزات حول استعمال وسائل الدفع الإلكتروني جعل العملاء يعزفون عنها؛

-عرفت عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني والانترنيت قفزة نوعية خلال سنة 2020 وذلك بسبب الإجراءات التقييدية التي تم فرضها في هذه الفترة كتدابير احترازية ووقائية لتفشي وباء كوفيد 19؛

-انخفاض معدل تداول النقد الورقي من شأنه أن يزيد في السيولة المحلية وهو ما يمكن تحقيقه باستعمال البديل وهو الدفع الإلكتروني؛

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

-ضرورة تظافر الجهود للنهوض بمجال الدفع الإلكتروني وذلك بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وإقامة اتفاقيات بين المؤسسات البنكية المحلية والأجنبية وشركات اصدار هذه الوسائل لإعادة ثقة العملاء فيها؛

-القيام بحملات تحسيسية وتوعوية لنشر ثقافة التعامل بالدفع الإلكتروني بدل الدفع التقليدي بإبراز مزايا هذا النوع من الدفع بالإضافة إلى الوقوف على سلبيات الدفع التقليدي؛

-خلق محفزات من قبل السلطات النقدية في التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني والتي تجعل العملاء في اقبال كبير على استعمالها والتخلي عن الدفع التقليدي.

5. قائمة المراجع:

1.5 باللغة العربية:

الكتب:

1-بختي إبراهيم، (2005)، التجارة الإلكترونية: مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2-كافي مصطفى يوسف، (2011)؛ النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار مؤسسة رسلان للطباعة، النشر والتوزيع، سوريا.

3-عامر محمد محمود، (2006)، التجارة الالكترونية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

4-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، (2003)، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

5-عبد الله أحمد، س، (2015)، أثر إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا، دراسة تحليلية من منظور إسلامي، جامعة اليرموك، الأردن.

6-ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبدالات، (2008)، الصيرفة الإلكترونية: الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان.

الأطروحات:

1-واقد يوسف، (2011)، النظام القانوني للدفع الإلكتروني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

المقالات:

1-أحمد بوعبدلي ،حمزة عمي سعيد، (2014)، دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7،العدد 02،الجزائر.

2-غسان فاروق غندور، (2012)، طرائق السداد الإلكترونية وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول.

3-رشدي عبد اللطيف وادي، (2008)، أهمية ومزايا البنوك الالكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد 16، العدد 2، فلسطين.

التقارير:

1-تقارير بنك الجزائر.

2-تقارير صندوق النقد العربي.

2.5 باللغة الفرنسية:

Les Ouvrages :

1-Marie-Thérèse Bohn Di Scala, (2011), Economie monétaire et bancaire-Droit général et bancaire, Edition Ellipses, France.

Les sites web :

1- Algérie Posté, (2020), Algérie poste offre le Terminal de Paiement Electronique (TPE) Gratuitement, Disponible sur : http://www.poste.dz/news/s/algerie-poste-offre-le-terminal-de-paiement-electronique-tpe-gratuitement (consulté le 10/08/2020 à 13:20)

2- GIE Monétique, (2021), Activité paiement sur TPE, avalable at : https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/ consulté le : 29/04/2021 à17 :19.

3- GIE Monétique, (2021), Activité paiement sur internet, avalable at : https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/ consulté le 29/04/2021 à17 :29

3.5 باللغة الإنجليزية:

Articls:

1-Basel Committee on Banking Supervision, (September 2008), Principles for Sound LiquidityRisk Management and Supervision, Basel: Bank for International Settlements.

Sit web:

1- Hard Jennifer, 19 October 2005, How Electronic Payment Work, http://money.howstuffworks.com/personal-finance/online-banking/electronic-payment.htm, consult le: 05 February 2014.

2-Singh Sumanjeet, (2009),EMERGENCE OF PAYMENT SYSTEMS IN THE AGE OF ELECTRONICX COMMERCE : THE STATE OF ART, Asia Pacific Journal Of Finance And Banking Research, vol3, no3, university of Delhi, INDIA, http://glopib.com/articles/asiapacific-vol3-article2.pdf. Consulté le 18/02/2014